العمالة الأجنبية في العراق

"قراءة تحليلية في اتجاهات الرأي العام وتحديات تنظيم سوق العمل"

إعداد

مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

مقدمة

تتناول هذه الدراسة موضوع العمالة الأجنبية في العراق بوصفه أحد الملفات التي تزايد حضورها في النقاشات الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات الأخيرة، في ظل اتساع حجم العمالة الوافدة وتزامن ذلك مع استمرار التحديات التي يواجهها سوق العمل العراقي، ولا سيما ما يتعلق بفرص التشغيل ومستويات الأجور واستيعاب القوى العاملة الوطنية، وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن أهمية هذا الملف لا ترتبط بوجود العمالة الأجنبية في حد ذاته، وإنما بكيفية تنظيمها وإدارتها بما يحقق التوازن بين احتياجات الاقتصاد الوطني وحماية فرص العمل للمواطنين.

واعتمدت الدراسة على تحليل نتائج استبانة ميدانية هدفت إلى استكشاف اتجاهات الرأي العام العراقي تجاه العمالة الأجنبية، من خلال تناول مجموعة من المحاور شملت الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية، فضلاً عن تقييم دوافع تفضيل بعض أصحاب الأعمال للعمالة الأجنبية، ومدى القبول المجتمعي بالافادة من الخبرات الأجنبية في الاختصاصات النوعية، والرؤى المتعلقة بسبل تنظيم هذا الملف.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود اتجاه عام لدى المشاركين يرى أن العمالة الأجنبية أصبحت تؤثر في سوق العمل العراقي، ولا سيما من حيث فرص التشغيل ومستويات الأجور، وأن تفضيل بعض أصحاب الأعمال للعمالة الأجنبية يرتبط - في نظر المشاركين -بعوامل اقتصادية وتنظيمية أكثر من ارتباطه بتفوقها المهني، كما كشفت النتائج عن إدراك مجتمعي بأن آثار الظاهرة لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية، بل تمتد إلى أبعاد اجتماعية وأمنية وصحية، بما يعكس اتساع نطاق الاهتمام بهذا الملف.

وفي المقابل، بينت الدراسة أن الرأي العام لا يتبنى موقفًا رافضًا للعمالة الأجنبية بصورة مطلقة، وإنما يميز بين العمالة التي تلبي احتياجات حقيقية في الاختصاصات النادرة، وبين العمالة التي تنافس القوى العاملة الوطنية في المهن التي تتوافر لها ملاكات عراقية قادرة على أدائها، كما أظهرت النتائج تأييدًا واضحًا لاتباع سياسات أكثر فاعلية في تنظيم العمالة الأجنبية، وتشديد الرقابة على أوضاعها القانونية، بالتوازي مع تعزيز برامج التدريب والتأهيل المهني للعامل العراقي.

وتخلص الدراسة إلى أن التحدي الرئيس لا يتمثل في العمالة الأجنبية بحد ذاتها، وإنما في بناء منظومة متكاملة لإدارة سوق العمل تستند إلى التخطيط، والتنظيم، وتحديد الاحتياجات الفعلية للاقتصاد، بما يضمن الافادة من الخبرات الأجنبية عند الحاجة، ويحافظ في الوقت نفسه على تنافسية القوى العاملة الوطنية واستقرار سوق العمل العراقي.

شهد العراق خلال السنوات الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في حضور العمالة الأجنبية في مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية، حتى أصبحت هذه الظاهرة جزءًا من المشهد اليومي في قطاعات الإنشاءات، والصناعة، والتجارة، والمطاعم، والفنادق، والخدمات، فضلًا عن بعض المهن التخصصية التي تتطلب خبرات فنية أو علمية لا تتوافر محليًا بالقدر الكافي.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

وقد ترافق هذا التوسع مع تنامي النقاشات المجتمعية والإعلامية حول آثاره الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ولا سيما في ظل استمرار التحديات التي تواجه سوق العمل العراقي، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وتزايد الطلب على فرص العمل اللائقة.

وفي الواقع، لا تُعد العمالة الأجنبية ظاهرة استثنائية أو سلبية بطبيعتها؛ فهي تمثل أحد المكونات الرئيسة لأسواق العمل في كثير من دول العالم، وتسهم في سد النقص في بعض المهن والاختصاصات، ونقل الخبرات والمعارف، ودعم النشاط الاقتصادي متى ما أُديرت ضمن إطار قانوني وتنظيمي واضح، إلا أن آثارها تختلف من دولة إلى أخرى تبعًا لقدرة السياسات العامة على تنظيم استقدامها، وربطها بالحاجة الفعلية للاقتصاد الوطني، وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحماية فرص العمل للمواطنين.

وفي الحالة العراقية، يكتسب هذا الملف خصوصية أكبر؛ فالعراق يمتلك قاعدة سكانية شابة تمثل قوة بشرية كبيرة، وفي الوقت نفسه يواجه تحديات مستمرة في توفير فرص العمل واستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

ومع اتساع حضور العمالة الأجنبية في عدد من القطاعات، برزت تساؤلات جوهرية تتعلق بطبيعة هذا الحضور، وحدود الحاجة إليه، ومدى تأثيره في فرص التشغيل، ومستويات الأجور، وأنماط المنافسة داخل سوق العمل، فضلًا عن انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وأصبحت هذه التساؤلات تمثل محورًا للنقاش العام، ومحل اهتمام متزايد لدى صناع القرار والباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والاجتماعي.

ولا تقتصر أهمية هذا الموضوع على الجوانب الاقتصادية وحدها، إذ إن العمالة الأجنبية ترتبط كذلك بقضايا تنظيم الإقامة والعمل، وإنفاذ التشريعات، وحوكمة سوق العمل، وحماية الحقوق والواجبات لجميع أطراف العلاقة الإنتاجية.

ومن ثم فإن التحدي الرئيس لا يكمن في وجود العمالة الأجنبية بحد ذاته، وإنما في كيفية إدارتها ضمن سياسة وطنية متوازنة تحقق الإفادة من الخبرات والكفاءات الأجنبية عند الحاجة، وتضمن في الوقت نفسه عدم تحولها إلى عامل يؤثر في استقرار سوق العمل أو في فرص تشغيل القوى العاملة العراقية.

وانطلاقًا من هذه الاعتبارات، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية لاتجاهات الرأي العام العراقي إزاء العمالة الأجنبية، استنادًا إلى نتائج استبانة ميدانية تناولت مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتنموية المرتبطة بهذه الظاهرة، ولا تقتصر الدراسة على عرض النتائج الإحصائية، بل تسعى إلى تحليلها، وربطها بالمناخ العراقي، واستكشاف الدلالات التي تعكسها بشأن واقع سوق العمل، وأنماط التفكير المجتمعي، وأولويات الإصلاح في هذا الملف.

ولا تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن العمالة الأجنبية تمثل مشكلة مطلقة أو ضرورة مطلقة، وإنما تتعامل معها بوصفها ظاهرة مركبة تتداخل فيها اعتبارات التنمية والاقتصاد والقانون والأمن والمجتمع، ومن هذا المنطلق، فإن قيمة نتائج الاستبانة لا تكمن في قياس مستوى الاتفاق أو الاختلاف حول مجموعة من الأسئلة فحسب، وإنما في الكشف عن الاتجاهات العامة للرأي العام، واستنباط المؤشرات التي يمكن أن تسهم في دعم

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

صانع القرار عند رسم سياسات أكثر كفاءة في تنظيم سوق العمل، وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية مصالح القوى العاملة الوطنية.

خلفية نظرية

تمثل حركة انتقال العمالة بين الدول إحدى السمات الطبيعية للاقتصاد العالمي، إذ تلجأ الدول إلى استقدام العمالة الأجنبية لسد النقص في بعض الاختصاصات، أو لمواجهة الطلب المتزايد على اليد العاملة في قطاعات إنتاجية وخدمية محددة، وقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن العمالة الأجنبية يمكن أن تكون رافدًا للتنمية الاقتصادية، عندما تُدار وفق سياسات واضحة تحدد الحاجة الفعلية إليها، وتربط استقدامها بأهداف التنمية ومتطلبات سوق العمل، مع ضمان حماية حقوق العمالة الوطنية وعدم الإخلال بتوازن السوق.

غير أن نجاح هذه التجارب لم يكن نتيجة وجود العمالة الأجنبية بحد ذاته، بل كان ثمرة لوجود سياسات عامة قادرة على تنظيمها، وضبط أعدادها، وتحديد مجالات عملها، ومراقبة التزامها بالتشريعات النافذة، أما في غياب هذا التنظيم، فإن العمالة الأجنبية قد تتحول من عنصر داعم للنشاط الاقتصادي إلى قضية تثير تساؤلات تتعلق بفرص العمل، ومستويات الأجور، وتحويلات الأموال، والالتزام بالقوانين، والآثار الاجتماعية والأمنية، وهو ما يجعلها تتجاوز حدود الملف الاقتصادي لتصبح قضية ذات أبعاد تنموية ومجتمعية متعددة.

اما في العراق، فقد اكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة خلال السنوات الأخيرة، نتيجة التوسع الملحوظ في أعداد العمالة الأجنبية وانتشارها في قطاعات مختلفة، بعضها لا يتطلب خبرات تخصصية نادرة، في الوقت الذي يواجه فيه سوق العمل العراقي تحديات تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب والخريجين، وضعف قدرة القطاعين العام والخاص على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وقد أدى هذا التزامن إلى تصاعد النقاش حول مدى الحاجة الفعلية إلى العمالة الأجنبية، وطبيعة القطاعات التي ينبغي أن تعمل فيها، والحدود التي تضمن تحقيق التوازن بين متطلبات النشاط الاقتصادي وحق المواطن العراقي في فرص العمل.

ولعل أبرز ما يميز هذا النقاش أنه لم يعد يقتصر على الأوساط الاقتصادية أو الحكومية، بل أصبح حاضرًا في وسائل الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي، والنقابات المهنية، وحتى في النقاشات اليومية للمواطنين، ويعكس ذلك أن العمالة الأجنبية لم تعد تُنظر إليها بوصفها قضية تشغيل أو استثمار فحسب، وإنما بوصفها ملفًا يتقاطع مع الأمن الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، وكفاءة الإدارة العامة، وسياسات الدولة في تنظيم سوق العمل.

ومن هنا برزت الحاجة إلى دراسة هذا الموضوع من زاوية تختلف عن الطرح التقليدي الذي يكتفي بإحصاء أعداد العمالة الأجنبية أو مناقشة آثارها بصورة عامة، **فالقضية الأساسية لا تتمثل في الإجابة عن سؤال:**

هل العمالة الأجنبية مفيدة أم ضارة؟

لأن مثل هذا السؤال يختزل ظاهرة معقدة في ثنائية لا تعكس الواقع، **أما الأسئلة الأكثر أهمية فهي:**

1. كيف ينظر المجتمع العراقي إلى هذه الظاهرة؟

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

2. ما القضايا التي يربطها بها؟

3. ما الرسائل التي تحملها هذه التصورات لصانع القرار؟

وانطلاقًا من هذا التصور، تستهدف هذه الدراسة تحليل اتجاهات الرأي العام العراقي تجاه العمالة الأجنبية، ليس بوصفها أحكامًا نهائية على الظاهرة، وإنما باعتبارها مؤشرات تعكس الكيفية التي يدرك بها المجتمع واقع سوق العمل، ومدى ثقته بفاعلية السياسات المنظمة له، فالاستبانة لا تقيس الحقائق الاقتصادية بصورة مباشرة، لكنها تكشف تصورات المجتمع، وهذه التصورات تمثل في حد ذاتها عنصرًا مهمًا في صياغة السياسات العامة؛ لأن نجاح أي سياسة لا يعتمد على كفاءتها الفنية فقط، بل يرتبط أيضًا بمدى انسجامها مع الواقع الاجتماعي وإدراك المواطنين لها.

وعليه، فإن هذه الدراسة لا تسعى إلى إصدار أحكام مسبقة على العمالة الأجنبية، ولا إلى الدعوة لتقييدها أو التوسع فيها، وإنما تهدف إلى قراءة نتائج الاستبانة قراءة تحليلية تستخلص الأنماط والاتجاهات التي كشفتها البيانات، وتربطها بالسياق الاقتصادي والاجتماعي العراقي، وصولًا إلى تقديم رؤية يمكن أن تسهم في تطوير سياسات أكثر توازنًا في إدارة هذا الملف، بما يحقق الإفادة من الخبرات الأجنبية عند الحاجة، ويحافظ في الوقت نفسه على مصالح القوى العاملة الوطنية واستقرار سوق العمل.

نتائج استبانة استطلاعية

تُعد العلاقة بين العمالة الأجنبية وسوق العمل المحلي من أكثر القضايا حضورًا في النقاشات الاقتصادية، لأنها ترتبط بصورة مباشرة بفرص التشغيل، ومستويات الأجور، وطبيعة المنافسة بين القوى العاملة، وفي العراق، تكتسب هذه العلاقة أهمية مضاعفة في ظل ارتفاع الطلب على فرص العمل، واتساع شريحة الشباب الداخلين إلى سوق العمل، الأمر الذي يجعل أي تغير في هيكل العمالة محل اهتمام مجتمعي واسع.

تشير نتائج الاستبانة (المطبقة من قبل باحثي المركز في بغداد- حزيران 2026) إلى وجود اتجاه واضح لدى المشاركين نحو الاعتقاد بأن العمالة الأجنبية تؤثر في فرص حصول العراقيين على العمل؛ إذ بلغت نسبة الموافقين بشدة (57.9%)، فيما بلغت نسبة الموافقين إلى حد ما (31.6%)، مقابل (10.5%) فقط لم يوافقوا على هذه العبارة، وتعني هذه النتيجة أن ما يقارب تسعة من كل عشرة مشاركين ينظرون إلى العمالة الأجنبية باعتبارها أحد العوامل المؤثرة في واقع التشغيل داخل العراق.

وتعكس هذه النسبة حالة من القلق المجتمعي تجاه طبيعة المنافسة في سوق العمل، إلا أن أهميتها لا تكمن في إثبات وجود علاقة سببية مباشرة بين العمالة الأجنبية والبطالة، وإنما في الكشف عن الكيفية التي يدرك بها الرأي العام هذه العلاقة، فالمشاركون يعبرون عن تصور مفاده أن توسع العمالة الأجنبية لم يعد مقتصرًا على المهن التي تعاني نقصًا في الكفاءات، وإنما امتد إلى أنشطة يمكن أن يشغلها العامل العراقي، وهو ما ولّد انطباعًا بأن فرص المنافسة أصبحت أكثر محدودية بالنسبة للقوى العاملة المحلية.

ويتعزز هذا الاتجاه من خلال النتائج المتعلقة بمستويات الأجور، إذ أظهرت الاستبانة أن (55%) من المشاركين يتفقون بشدة على أن العمالة الأجنبية أسهمت في خفض الأجور في بعض المهن، فيما وافق (40%) إلى حد ما،

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

مقابل (5%) فقط لم يوافقوا.

ويكشف هذا المؤشر عن وجود قناعة واسعة بأن أثر العمالة الأجنبية- في نظر المشاركين- لا يقتصر على المنافسة في الحصول على الوظائف، بل يمتد إلى التأثير في قيمة العمل نفسه، من خلال الضغط على مستويات الأجور في القطاعات التي تعتمد على العمالة كثيفة العدد.

وتبدو هذه النتيجة منسجمة مع المبادئ الاقتصادية التي تحكم أسواق العمل، فكلما ازداد عرض اليد العاملة منخفضة الكلفة، ازدادت قدرة أصحاب الأعمال على التحكم في مستويات الأجور، ولا سيما في المهن التي لا تتطلب تأهيلًا عاليًا، غير أن هذه القراءة لا تعني أن العمالة الأجنبية تمثل السبب الوحيد وراء انخفاض الأجور، فهناك عوامل أخرى تؤثر في ذلك، منها تباطؤ النشاط الاقتصادي، وضعف الاستثمار، وهيكل القطاع الخاص، إلا أن نتائج الاستبانة تكشف أن الرأي العام يمنح العمالة الأجنبية وزنًا مؤثرًا في تفسير هذه الظاهرة.

وتتضح الصورة بصورة أكبر عند تحليل نتائج السؤال المتعلق بتفضيل بعض أصحاب الأعمال للعمالة الأجنبية، فقد أظهرت الاستبانة أن (80%) من المشاركين يعتقدون أن أصحاب الأعمال يفضلون تشغيل العامل الأجنبي حتى مع توافر عامل عراقي قادر على أداء العمل نفسه، فيما وافق (10%) إلى حد ما، مقابل (10%) فقط لم يوافقوا على ذلك.

وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة لأنها لا تكتفي بتوصيف ظاهرة التفضيل، بل تقود إلى البحث في أسبابها، وعندما طُلب من المشاركين تحديد هذه الأسباب، جاءت درجة الالتزام بالدوام والانضباط في العمل في المرتبة الأولى بنسبة (84.2%)، تلتها انخفاض الأجور بنسبة (63.2%)، ثم الطاعة والمرونة في تنفيذ متطلبات العمل بنسبة (52.6%)، بينما جاءت الكفاءة المهنية في المرتبة الأخيرة بنسبة (42.1%).

وتحمل هذه النتائج دلالة بالغة الأهمية؛ إذ إنها تشير إلى أن المشاركين لا يعزون تفضيل العمالة الأجنبية إلى تفوقها المهني أو العلمي، وإنما إلى عوامل ترتبط بانخفاض كلفة التشغيل وطبيعة العلاقة بين العامل وصاحب العمل، ومن ثم، فإن المشكلة -وفقًا للإدراك المجتمعي- لا تكمن في ضعف كفاءة العامل العراقي، وإنما في أن البيئة التنظيمية لسوق العمل تسمح بقيام منافسة تستند في جانب منها إلى اعتبارات اقتصادية وسلوكية أكثر من استنادها إلى معايير الكفاءة والإنتاجية.

وتؤكد هذه القراءة النتائج المتعلقة بالأثر النفسي للظاهرة، إذ أظهرت الاستبانة أن (25%) من المشاركين يتفقون بشدة، و(60%) يتفقون إلى حد ما، على أن انتشار العمالة الأجنبية يسهم في إحباط الشباب بشأن مستقبلهم المهني داخل العراق، مقابل(15%) لم يوافقوا على ذلك، وتكشف هذه النتيجة أن تأثير الظاهرة، كما يدركه المشاركون، لا يقف عند حدود التشغيل والأجور، بل يمتد إلى تشكيل نظرة الشباب إلى مستقبلهم وفرصهم في بناء مسار مهني مستقر داخل البلاد.

قراءة تحليلية

عند قراءة هذه النتائج بصورة تكاملية، يتبين أنها لا تعبر عن مواقف متفرقة إزاء مجموعة من الأسئلة، بل ترسم صورة متماسكة لطبيعة إدراك الرأي العام لسوق العمل العراقي، فالمشاركون يربطون بين تقلص فرص

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

العمل، وضغط الأجور، وتفضيل أصحاب الأعمال للعمالة الأجنبية، وما يترتب على ذلك من إحباط لدى الشباب، باعتبارها حلقات مترابطة ضمن بيئة عمل يرون أنها بحاجة إلى تنظيم أكثر فاعلية.

ومن ثم، فإن الرسالة الأبرز التي تكشفها نتائج هذا المحور لا تتمثل في رفض العمالة الأجنبية بوصفها ظاهرة اقتصادية، وإنما في المطالبة بإعادة تنظيم قواعد المنافسة داخل سوق العمل، بما يضمن أن يكون معيار التوظيف قائمًا على الكفاءة والإنتاجية والالتزام بالقانون، مع الافادة من العمالة الأجنبية في المجالات التي تمثل فيها قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني، وإعطاء الأولوية في المقابل لتشغيل العمالة العراقية في المهن التي تمتلك القدرة على شغلها بكفاءة.

الاستنتاجات

تكشف نتائج الدراسة عن مجموعة من المؤشرات التي تسهم في فهم الكيفية التي ينظر بها الرأي العام العراقي إلى ملف العمالة الأجنبية، **ويمكن تلخيص أبرز الاستنتاجات بما يأتي:**

1. أظهرت نتائج الاستبانة وجود اتجاه عام يرى أن العمالة الأجنبية أصبحت عاملًا مؤثرًا في سوق العمل العراقي، ولا سيما فيما يتعلق بفرص التشغيل ومستويات الأجور، وهو ما يعكس تنامي القلق المجتمعي من تأثيرها في قدرة العمالة الوطنية على المنافسة داخل عدد من القطاعات الاقتصادية.

2. تشير النتائج إلى أن الرأي العام لا يعزو تفضيل أصحاب الأعمال للعمالة الأجنبية إلى تفوقها المهني بالدرجة الأولى، بل إلى اعتبارات اقتصادية وتنظيمية، وفي مقدمتها انخفاض كلفة التشغيل، والالتزام بساعات العمل، ومرونة العلاقة مع صاحب العمل. ويعني ذلك أن الإشكالية ترتبط بآليات إدارة سوق العمل أكثر من ارتباطها بقدرات العامل العراقي.

3. كشفت الدراسة عن إدراك مجتمعي بأن استمرار التوسع غير المنظم في العمالة الأجنبية قد ينعكس سلبًا على ثقة الشباب بقدرة سوق العمل على توفير فرص عادلة، وهو ما يبرز البعد الاجتماعي والنفسي لهذه الظاهرة إلى جانب أبعادها الاقتصادية.

4. أظهرت النتائج أن المشاركين ينظرون إلى ملف العمالة الأجنبية بوصفه قضية متعددة الأبعاد، تمتد آثارها - من وجهة نظرهم- إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية، الأمر الذي يستدعي التعامل معها ضمن سياسة عامة متكاملة، لا من خلال إجراءات جزئية أو متفرقة.

5. في المقابل، بينت نتائج الدراسة أن الرأي العام لا يتبنى موقفًا رافضًا للعمالة الأجنبية على نحو مطلق، بل يميز بين العمالة التي تسد حاجة حقيقية في الاختصاصات النادرة، وبين العمالة التي تنافس العراقيين في المهن التي تتوافر لها كوادر وطنية قادرة على أدائها.

6. تعكس النتائج وجود تأييد واسع لفكرة تنظيم العمالة الأجنبية بصورة أكثر فاعلية، وتشديد الرقابة على أوضاعها القانونية، مع منح الأولوية لتأهيل وتشغيل العمالة العراقية، بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية سوق العمل الوطني.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

7. تؤكد الدراسة أن جوهر الإشكالية لا يكمن في وجود العمالة الأجنبية بحد ذاته، وإنما في غياب منظومة تنظيمية متكاملة تحدد الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وتضمن تكافؤ الفرص، وتمنع نشوء منافسة غير متوازنة بين العامل العراقي والعامل الأجنبي.

التوصيات

استنادًا إلى نتائج الدراسة واستنتاجاتها، يمكن طرح مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في تطوير إدارة ملف العمالة الأجنبية في العراق، **ومن أبرزها:**

1. إعداد سياسة وطنية شاملة لتنظيم العمالة الأجنبية، تستند إلى احتياجات سوق العمل الفعلية، وتحدد القطاعات التي تستدعي الاستعانة بالعمالة الوافدة، مع مراجعتها بصورة دورية وفق المتغيرات الاقتصادية.
2. تعزيز تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة باستقدام العمالة الأجنبية، وتشديد الرقابة على أوضاع الإقامة والعمل، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق الجهات التي تشغل عمالة مخالفة أو خارج الأطر الرسمية.
3. إعطاء الأولوية لتشغيل العمالة العراقية في المهن التي تتوافر لها الكفاءات المحلية، مع ربط منح إجازات العمل للأجانب بإثبات عدم توافر البديل الوطني في الاختصاصات المطلوبة.
4. إطلاق برامج وطنية للتدريب والتأهيل المهني، تستجيب لاحتياجات القطاع الخاص، وتعمل على تطوير مهارات الشباب العراقي، بما يعزز قدرتهم على المنافسة في سوق العمل.
5. تشجيع أصحاب الأعمال على الاستثمار في تنمية الموارد البشرية الوطنية، من خلال حوافز تشريعية أو ضريبية للمؤسسات التي تعتمد نسبًا مرتفعة من العمالة العراقية، مع المحافظة على معايير الكفاءة والإنتاجية.
6. اعتماد سياسة انتقائية في استقدام الخبرات الأجنبية، تركز على الاختصاصات الطبية والهندسية والتقنية والأكاديمية وغيرها من المجالات التي تمثل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، مع تشجيع نقل المعرفة والخبرة إلى الملاكات العراقية.
7. تطوير قواعد بيانات وطنية دقيقة ومحدثة عن العمالة الأجنبية واحتياجات سوق العمل، بما يوفر معلومات موثوقة تساعد صناع القرار على رسم سياسات قائمة على الأدلة.
8. تعزيز التعاون بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية، والجهات الاقتصادية ذات العلاقة، لتوحيد إجراءات تنظيم العمالة الأجنبية، وتبادل المعلومات، وضمان فاعلية الرقابة والتنفيذ.
9. إطلاق حملات توعية موجهة لأصحاب الأعمال والعاملين، توضح الحقوق والواجبات القانونية، وتبرز أهمية تنظيم سوق العمل بوصفه أحد متطلبات التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.
10. إجراء دراسات دورية حول واقع العمالة الأجنبية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، والافادة من نتائجها في تقييم السياسات العامة وتطويرها، بما يضمن التوازن بين احتياجات التنمية وحماية فرص العمل للمواطنين.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

تأسس مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء -دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة (1J775330) بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦، وهو مركز علمي بحثي يهتم بإجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلا عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتاجاته العلمية الا بموافقة خطية صريحة ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232

Alfaidcenter2011@gmail.com

www.al-faidh.com

العراق - بغداد - الكرادة